

%رصيد الاستثمار الأجنبي في الإمارات يتجاوز 630 مليار درهم بنمو 13.7



أبو ظبي: «الخليج»

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2021 نمواً بنسبة 3.9% مقارنة بعام 2020، وبلغت قيمتها نحو 76 مليار درهم (20.7 مليار دولار). وارتفع بذلك الرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدولة مع نهاية عام 2021 ليصل إلى نحو 630 مليار درهم إماراتي (171.6 مليار دولار) بنمو بلغ 13.7% مقارنة بعام 2020. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدولة بنسبة 116%، فيما حقق الرصيد التراكمي لتلك الاستثمارات خلال الفترة نفسها نمواً بنسبة 113%.

بن طوق: يعكس قوة المناخ الاقتصادي وجاذبية بيئة الأعمال •

قال عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، إن هذه النتيجة المتميزة تمثل إنجازاً جديداً تحققه دولة الإمارات في ظل رؤية وتوجيهات قيادتها الرشيدة القائمة على الاستباقية واستشراف المستقبل، لتثبت مجدداً قوة ومرونة اقتصادها

الوطني وجاذبية بيئة الأعمال والاستثمار لديها وما توفره لمجتمع الاستثمار العالمي من مميزات وحوافز تنافسية متكاملة ورائدة ترسخ مكانتها كعاصمة اقتصادية وتجارية على مستوى المنطقة والعالم، ووجهة مفضلة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر والمشاريع الريادية من مختلف الأسواق الدولية.

أضاف بن طوق: «تعد هذه النتيجة ثمرة طبيعية للخطوات والمبادرات الرائدة التي نفذتها دولة الإمارات خلال المرحلة الماضية لتنمية قطاعاتها الاقتصادية وتحقيق نقلات نوعية في مناخ وسياسات الاستثمار لديها وفق نموذج اقتصادي جديد أكثر مرونة واستدامة، وأكثر انفتاحاً على الأسواق العالمية، وبما يواكب الاتجاهات والتقنيات المستقبلية، ومن أبرزها السماح بالتملك الأجنبي الحر والكامل للمشاريع والاستثمارات بنسبة 100% في جميع القطاعات الاقتصادية، باستثناء عدد محدود من الأنشطة ذات الأثر الاستراتيجي، وإطلاق مشاريع الخمسين التي شملت مبادرات استراتيجية ونوعية لجذب المشاريع الريادية والمواهب، وسنواصل جهودنا في هذا الاتجاه خلال المرحلة المقبلة، حيث تستضيف الدولة قمة «إنفستوبيا» للاستثمار خلال الشهر الجاري بهدف تعزيز مكانتها كوجهة لاستثمارات المستقبل وبهدف جذب 550 مليار درهم خلال السنوات حتى عام 2030 وصولاً إلى تريليون درهم في عام 2051».

تعددية

تنوعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدولة لتشمل كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية الحيوية، مثل الطاقة التقليدية والمتجددة والنفط والغاز الطبيعي والأنشطة المالية وأنشطة التأمين والقطاع العقاري والصحي والصناعي والزراعة وغيرها، فضلاً عن مجموع من قطاعات الاقتصاد الجديد والاقتصاد الرقمي في الدولة التي نجحت بدورها في استقطاب استثمارات أجنبية واسعة مثل التكنولوجيا والابتكار والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والبلوك تشين، والتقنيات الطبية المبتكرة ووسائل النقل فائقة السرعة والواقع الافتراضي والمعزز والروبوتات والسيارات ذاتية القيادة.

الصورة



استثمارات الشركات الإماراتية الخارجية تتجاوز 830 مليار درهم •

أما على صعيد تدفقات الاستثمارات الإماراتية الصادرة إلى العالم فقد بلغت خلال عام 2021 نحو 82.6 مليار درهم (22.5 مليار دولار) بنمو سنوي وصل إلى 19.1% بينما نمت بنسبة 789% خلال السنوات العشر الماضية، ما أدى إلى ارتفاع الرصيد التراكمي للاستثمارات الإماراتية المباشرة الصادرة إلى العالم لنحو 830.5 مليار درهم (226.3 مليار دولار) بنهاية 2021 وبنمو وصل إلى 11.1% مقارنة بنهاية 2020. وأثبتت الاستثمارات الإماراتية كفاءة عالية في الأسواق الإقليمية والدولية، وفي مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية حيث تعد استثمارات استراتيجية نوعية تتسم بالاستدامة، واستطاعت الشركات الإماراتية تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني في عدد من الصناعات والخدمات العالمية المتقدمة مثل الطيران والمواصلات والتعدين، بالإضافة إلى التقدم الكبير الذي حققته في مجال الطاقة التقليدية والمتجددة، فضلاً عن قطاع العقارات والإنشاءات، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقطاع النفط والغاز الطبيعي، وقطاع الخدمات اللوجستية والموانئ والبنى التحتية، وقطاع السياحة والفنادق والترفيه، والقطاع المصرفي والقطاع الزراعي.



د. ثاني الزيودي: تعزز نمو حركة الأسواق وخلق فرص عمل جديدة •

وأكد د. ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية، أن المكانة التي تحتلها دولة الإمارات في المؤشرات العالمية لجذب وتصدير الاستثمار الأجنبي المباشر، لم تكن وليدة الصدفة، بل هي نتاج رؤية واضحة تبنتها قيادتنا الرشيدة لتعزيز مكانة الدولة كمحور رئيسي على خريطة الاستثمار العالمي، وهذا ما انعكسه سياسات الدولة لتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ حرصت الدولة على صياغة استراتيجيات تعزز ريادتها في استقطاب المواهب والاستثمار النوعي الذي يدعم خطط التنمية القائمة على الابتكار والمعرفة والتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، وفقاً لمبادئ ومشاريع الخمسين ومحددات مئوية الإمارات 2071.

أضاف الزيودي: أن النمو الذي حققته الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس ثقة المجتمع الدولي في بيئتها الاستثمارية، ويؤكد الخطى السديدة لسياسات الانفتاح التجاري والاستثماري التي تنتهجها الدولة، حيث إن الدولة تتمتع بمزيد من الفرص لجذب الاستثمارات لاسيما في ظل تشريعاتها الجديدة وإطلاق مشاريع الخمسين، والتي يتوقع أن يكون لها أثر ملموس على المدى البعيد على تدفقات وجودة الاستثمارات الأجنبية والمحلية ومجمل عملية النمو الاقتصادي بأبعادها المختلفة في الدولة، كما ستعزز نمو حركة الأسواق وخلق فرص عمل جديدة وتطوير المهارات والكوادر البشرية.



ثاني الزيودي

مراكز متقدمة

الجدير بالذكر بأن دولة الإمارات تقدمت من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 9 مراتب خلال عام 2020 عما كانت عليه في عام 2019 وحلت في المرتبة 15 على المستوى العالمي، وفي نفس الوقت تقدمت بمقدار 6 مراتب عالمياً لتدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج منها وإلى دول العالم لتحز المرتبة الأولى عربياً و13 عالمياً، وذلك وفقاً لتصنيف «الأونكتاد» من خلال تقرير الاستثمار العالمي 2021.

كما حلت دولة الإمارات في المرتبة الأولى عربياً وإقليمياً والخامسة عشرة عالمياً في مؤشر «كيرني» للثقة في الاستثمار الأجنبي المباشر للعام 2021، متقدمة 4 مراتب مقارنة بالعام 2020، ومتفوقة بذلك على عدد من الاقتصادات العالمية الكبرى ضمن الترتيب العام للمؤشر مثل سنغافورة وأستراليا والبرتغال والدنمارك وإيرلندا والبرازيل وفنلندا.